مجلة الإحياء، المجلد: 21، العدد: 28، جانفي 2021، ص - ص: 527 – 544
الترقيم الدولي: 1112-4350 الترقيم الدولي الإلكتروني: 2588-2406

أثر الضوابط والقيم على سلوك المستهلك في الاقتصاد الإسلامي

The Impact of controls and values on consumer behaviour in the Islamic economy

طالب دكتوراه عبد الرحمن نجار * **د/ محمد حمدي**
كلية العلوم الإسلامية – جامعة باتنة1
مخبر الانتماء: فقه حضاري ومقاصد الشريعة
ecohamdi@gmail.com abouaflah76@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/07/28 **تاريخ القبول: 2020/11/23**

الملخص:
يعد السلوك الاستهلاكي ظاهرة اقتصادية هامة ودوافعه معقدة للغاية، أين تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الضوابط والقيم في تحقيق الوعي والرشد لدى سلوك المستهلك، كما أوضحت هذه الدراسة طرق حماية المستهلك من الأفكار الدخيلة التي تؤثر سلبا على سلوكه، وبينت حدود حريته الاستهلاكية على ضوء القيم والضوابط التي تهدف إلى الكشف عن الأسباب المعيقة لحصول الرشد في سلوكه ومعالجتها.
وقد خلصت الدراسة إلى أن الغاية من الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي تحقيق المصلحة، من خلال الضوابط والقيم التي تكسب المستهلك الوعي والرشاد، وتحول ذلك سلوكا استهلاكيا مثاليا يقوده نحو الحلال الطيب ويبعده عن الحرام الخبيث.
انطلاقا مما سبق تمت صياغة الإشكالية على النحو الآتي: كيف يعيد الاقتصاد الإسلامي التوازن والرشد إلى سلوك المستهلك من خلال الضوابط والقيم؟
الكلمات المفتاحية: الضوابط ؛ القيم؛ سلوك المستهلك؛ الاقتصاد الإسلامي.

Abstract:

The consumer behaviour is an important economic phenomenon and its motivations are very complexed. This study aims to highlight the role of the controls and the values on achieving awareness and rationality in consumer behaviour. It aims also to detect the obstacles that prevent rationality; in order to treat them. It defines ways to protect the consumer from foreign ideas that negatively affect his behaviour, and it demonstrates the consumption freedom of consumer within the limits of the values and the controls.

The study concluded that the consumption in the Islamic economy aims to achieve benefit through the controls and the values that rise awareness and rationality within the consumer and lead to the ideal consumer behaviour that guides him to the good halal product and protects him from the forbidden malicious.

Based on the above mentioned; the problem of the study was formulated as: How does the Islamic economy restore balance and rationality in consumer behaviour; through the controls and the values?

Key words: controls and values, consumer behavior, Islamic economics.

* المؤلف المرسل.

مقدّمة:

الاستهلاك سلوك يمارسه الإنسان ليحقق به حاجاته المختلفة حسب ظروفه الاجتماعية ومكانته المادية، وله أثر بالغ في الواقع الاقتصادي، لأنه نشاط دائم ومستمر يقوم به الأفراد والمؤسسات، إذ يوجِّه الإنتاج ويعمل على تحقيق التناسق بين الحاجات والإمكانات المتاحة، ويتضمن مجموعة من الوظائف تختلف باختلاف ثقافات المجتمعات[1].

لأجل ذلك ركز الفكر الغربي اهتماماته على الجانب المادي في الإنسان، وأهمل فيه الجانب الروحي، فأشبعه ماديا حتى يحقق له رفاهية قصوى، متجاوزا بذلك مبادئه وقيمه وفطرته السليمة[2]، أما الإسلام جعل الإنسان نسقا بين المادة والروح، وحمّله مسؤولية الاستخلاف في الأرض، وقيده بالجزاء في الآخرة بعد الممات، بهذا ضبط سلوكه ونظم حاجاته، حتى يتحلى بالعقلانية عند اتخاذه للقرار، قال تعالى: "ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورقناهم من الطيبات"[3]، جعل هذا الربط سبيل الاعتدال والتوسط والابتعاد عن الظلم والاعتداء[4]، إذ سخر له إمكانية الاستفادة من طيبات البر والبحر، وشرع له الضوابط والقيم، ليتحرى الحلال الطيب المفيد، ويدر الحرام المضر الخبيث.

مشكلة الدراسة:

عمت أنماط استهلاكية فاسدة في زماننا هذا، من انحراف في سلوك المستهلك، إشباعا للرغبات دون قيد أو شرط، وما ينجر عنها من تبديد للموارد، وإهدار للطاقات، واختلال في توازن الحياة، ويكمن الخطأ في التطرق إلى موضوع الاستهلاك في الاقتصاد الوضعي كوحدة اقتصادية مادية بحتة، بعيدة عن الضوابط والأعراف والقيم التي يستمد المستهلك منها توازنه ورشده الاستهلاكي، من هذا المنطلق تمت صياغة إشكالية البحث على النحو الآتي:

كيف يعيد الاقتصاد الإسلامي التوازن والرشد إلى سلوك المستهلك من خلال الضوابط والقيم؟

فرضية الدراسة:

إن الضوابط والقيم في العملية الاستهلاكية تعمل على تجسيد السلوك الاستهلاكي الرشيد والعقلاني في المجتمع، لاسيما من خلال الوعي الديني والاجتماعي، وهناك علاقة وطيدة بين توازن المستهلك الرشيد، وامتثاله للضوابط والقيم التي حث الإسلام عليها.

أهمية الدراسة:

إن موضوع الاستهلاك في العالم اليوم غير متوازن بتاتا، إذ انتشرت المجاعات وسوء التغذية في مناطق من العالم، وفي نفس الوقت كثر التبذير والاستهلاك المظهري والترفي في مناطق أخرى، حيث تقدر الإحصائيات 16% من السكان ذوي الدخل المرتفع يستهلكون ما مقداره 82% من إجمالي ثروات العالم[5]، وهذا الواقع ما هو إلا صورة مما تعاني منه المجتمعات في الوقت المعاصر، مما يدل على أن الثقافة السائدة في السلوك الاستهلاكي وأنماطها فاسدة غير واعية، وهنا يكمن سر اهتمام المنهج الإسلامي بالقضايا الاقتصادية التي لا يحيا الناس إلا بها، وخاصة توزيع الثروة وعدالة توزيعها، وعليه فإن المشكلة الاقتصادية التي فسرتها النظريات الغربية وأرجعت علتها إلى نقص الموارد والثروات غير واقعية، وإنما المشكلة الحقيقية في ثقافة الاستهلاك كما بين ذلك الفكر الإسلامي، إذ رد ذلك إلى الإنسان الظالم لنفسه الذي أساء توزيعها وغيب العدالة في تقسيمها.

أهداف الدراسة :

إن المستهلك في الاقتصاديات الحديثة أصبح هدفا للشركات الغذائية العالمية، حتى صار مدمنا على استهلاك سلع هو في غنى عنها، ويرجع سبب هذا الإدمان إلى انتشار العادات الغذائية الفاسدة، وغياب الرشد الغذائي، مما أدى إلى تفشي الاستهلاك البذخي وظهور تصرفات استهلاكية تتعارض مع القيم والأعراف الاجتماعية والدينية، وتهدف هذه الدراسة إلى بيان الضوابط والقيم التي تنظم سلوك المستهلك وتوضح الحكمة منها، وتبين أهميتها وأثرها على سلوك المستهلك.

المطلب الأول: مفاهيم ومصطلحات:

الفرع الأول: مفهوم الاستهلاك عامة

تعريف الاستهلاك: لغة: يقال استهلك المال: أي أنفقه وأنفذه، يقال: استهلك المال باعه[6]، الاستهلاك بمعنى الإهلاك، يقال: استهلك الرجل الشيء وأهلكه، تصيير الشيء هالكا أو كالهالك[7]، اصطلاحا: "استخدام السلع ضمن ضوابط معينة ومحددة في علم الاقتصاد، إذ أن هذه السلع تتطلب الإنفاق والجدية في الحصول عليها، عن طريق التبادل الذي يوصل في النهاية إلى استخدامها استهلاكا أو إنتاجا"[8].

- ويقصد به الإحراز على السلع والخدمات لاستعمالها للحصول على إشباع الحاجات[9]، وكل وحدة اقتصادية تهدف إلى إشباع الحاجات سواء كانت فردا أو عائلة أو جماعة فهي عملية استهلاكية[10].

فالاستهلاك إذن يعتبر المحرك الأساسي في أي عمل اقتصادية وغاية كل نشاط إنتاجي[11] ، حتى صار السلوك الاستهلاكي في حد ذاته قيمة اجتماعية، به يقاس مركز الفرد الاجتماعي، و به تقاس قدرته على التغيير وإتباع "الموضة"[12]. وقد كشف بعض دارسي ومنظري موضوع الاستهلاك أن التحليل السوسيولوجي لأنماط الاستهلاك يمثل معيارا مهما لتفسير بعض الملامح الأساسية للتنظيمات الاجتماعية المعاصرة[13].

إذن فالاستهلاك هو كل ما يدفعه المستهلك لتلبية حاجاته، ويتغير حسب زمانه ومكانه وأهدافه، وحسب دوافعه وميولاته وأذواقه.

الفرع الثاني: مفهوم سلوك المستهلك

إن مجال سلوك المستهلك واسع ومعقد جدا، حيث يجد المستهلك رغبة طبيعية في البحث عن المتعة والحرية في الاستهلاك[14]، وقد وجد الباحث مفاهيم عديدة للسلوك الاستهلاكي منها:

- السلوك: مصدر سَلَكَ طريقاً وسَلَكَ المكانَ يَسْلُكُه سَلْكاً وسُلُوكاً وسَلَكَه غَيْرَه[15].
- السلوك الاقتصادي: النشاطات الموضوعية الظاهرة للإنسان، والظواهر الاقتصادية ليست إلا ظواهر سلوكية للإنسان نتيجة العوامل المنشطة التي تحيط به، كالدعاية وأجهزة الإعلام والناس والطبيعة والحاجات الضرورية[16].
- وتعريف آخر للسلوك : هو "إظهار خارجي لمجموعة من العمليات الداخلية توحي عموما بالفاعلية أو القصدية، لكنها أحيانا تكون غير إرادية"[17]، وتتولد عن حاجة داخلية من أجل إحراز لذة إنسانية محددة[18].

ومن خلال ما سبق نستنتج أن سلوك المستهلك هو كل النشاطات والمواقف والتصرفات التي يحدثها المستهلك عند إشباعه لحاجاته الشخصية، من خلال عملية الانتقاء والغربلة لما هو موجود

ومتوافق مع الحاجات التي تعلق بها، حسب القدرة الشرائية المتوفرة لديه، ويرتبط هذا السلوك المستهلك بثقافة الشخص وتفكيره في اتخاذ قراراته المرتبطة باستهلاك الموارد المتاحة التي يحتاجها.

المستهلك: "يشكل المستهلك كيانا مجردا، هو مصدر الطلب في الأسواق وهو يقرر ما يشتري بمعزل عن الفاعلين الآخرين، على أساس سعر المواد المتوفرة ونوعيتها، وفي ضوء التفضيلات التي هي مستقرة ومصنفة"[19].

الفرع الثالث: مفهوم الاقتصاد الإسلامي

للاقتصاد الإسلامي مفاهيم متنوعة يحاول الباحث أن يعرض بعضها وهي:

- هو الطريقة التي يفضل المسلمين إتباعها في حياتهم الاقتصادية، ويشمل كل قاعدة أساسية في الحياة التي تتصل بفكرة العدالة الاجتماعية[20].
- وهو مذهب ونظام يشمل مجموعة الأصول والضوابط الاقتصادية المستنبطة من الدين الإسلامي، تراعى فيه مقتضيات مصالح ومنافع الناس[21]، وهذا مما يؤدي إلى تأثيث القيم التي توجه سلوك الأفراد[22]، التي تستوجب منهم دون وعي تحديد علاقتهم بأنفسهم، ومع الآخرين.
- وهو عبارة عن مجموعة الأحكام الشرعية الإسلامية التي تنظم حركة المال[23]، المستنبطة من مصادر الدين الإسلامي، والتي تخص المعاملات الاقتصادية المختلفة، في ظل نظام شامل ومتكامل مع الأنظمة الإسلامية الأخرى[24].

الفرع الرابع: تعريف الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي

كما عرفه الدكتور عيسى عبده في كتابه الاقتصاد الإسلامي مدخل ومنهاج أنه "الاقتصاد الذي يبحث فيما يكون به تماسك البدن والجنس"[25]، ويشير هنا إلى التماسك الذي هو الجذوة المتقدة التي تدفع الفرد إلى اتخاذ سلوك اقتصادي معين عند استفاء حجاته الأساسية، وهذا التماسك لا ينفصل أحدهما عن الآخر حتى يعيش الناس في حدود حاجاتهم مع مراعاة حقوق غيرهم

وهو مجموعة السلع والخدمات التي تكون السلة المختارة من الحلال الطيب لغرض الوفاء بالحاجات، والاستعانة بها على طاعة الله تعالى[26]،

فالمستهلك في الاقتصاد سلوكه يمتاز برشيد والتوازن بين ورذيلتي الإسراف والتقتير[27]، ومعادلته في الاستهلاك الإسلامي هي: (الحاجة + القدرة المادية+ الرغبة المشروعة)، أما المستهلك في الاقتصاد الوضعي فمعادلته: (الرغبة + القدرة المادية فقط)، دوافعه الأولية من الاستهلاك إشباع لرغائبه ليس إلا[28]، إذ لا يفرق بين الحلال والحرام، ولا العدل والظلم، وإنما يهدف إلى غاية الإشباع المادي والرفاه المعيشي دون الوقوف بالحاجة عند حد معين من مقتضيات المصلحة الاقتصادية أو الاجتماعية، وتقوم أساليب استهلاكه على أساس غير متزن لغياب البعد الديني و الأخلاقي[29]، ونتيجة ذلك فقد راجت السلع الكمالية وراجت الدعاية ولافتات الإعلانات من أجل المزيد من الاستهلاك غير المسؤول[30]، مما أدى إلى سيادة السلوك الاستهلاكي المفرط في المجتمع[31].

ولذلك يعتبر الاستهلاك في التشريع الإسلامي وسيلة لتربية الإنسان وتقويمه، يقول الله في محكم تنزيله: "وَالذِينَ إِذَا أَنْفَقُواْ وَلَمْ يُسْرِفُواْ وَلَمْ يُقْتِرُواْ وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا"[32]، يقول ابن كثير : "أي ليسوا بمبذرين في إنفاقهم فيصرفون فوق الحاجة ولا بخلاء على أهليهم فيقصرون في حقهم فلا يكفون، بل عدلا خيارا، وخير الأمور أوسطها"[33]، فالإنسان ملوم إن أسرف ومحسور إن أقتر، والقوام في التوسط بين الأمرين وبالحسنة بين السيئتين[34].

وما نستنتجه من التفاسير السابقة أن الإسلام وضع المعايير التي تضبط الاستهلاك الرشيد، وحث المستهلك المسلم على التوسط والاعتدال، وأن يتحرى العدل في حياته كلها، لا إفراط ولا تفريط.

الفرع الخامس: مفهوم الضابط

في لسان العرب: ضبط الشيء حفظه بالحزم، ورجل ضابط: أي حازم[35]، في معجم الوسيط: ضبطه ضبطا: حفظه بالحزم حفظا بليغا، وأحكمه وأتقنه، ويقال: ضبط البلاد وغيرها: قام بأمرها قياما ليس فيه نقص، والكتاب ونحوه: أصلح خلله أو صححه وشكله، والمتهم: قبض عليه (محدثة)، تضبط فلانا: أخذه على حبس وقهر، الضابط: عند العلماء: حكم كلي ينطبق على جزئياته، جمع ضوابط[36]، والضوابط الاجتماعية: هي العمليات الاجتماعية التي ينتظم من خلالها سلوك الفرد أو المجتمع، وكل مجتمع لديه معايير وقواعد لتنظيم وضبط السلوك، وآليات لتأكيد الانقياد لهذه المعايير والقواعد، وتجنب الخروج عليها أو الانحراف عنها[37].

الفرع السادس: مفهوم القيم

المعاجم اللغوية تورد مجموعة من الدلالات لكلمة "القيمة"، هي مشتقة من الفعل "قوم"، وكذلك دين قَويم وقِوام أي مستقيم، والقيمة بالكسر: واحدة القيم، وماله قيمة: إذا لم يدم على شيء[38]، وانشد ابن بري لكعب بن زهير:

فهم ضربوكم حين جرتم عن الهدى بأسيافهم حتى استقمتم على القيم[39].

- القيم هي: الأفكار التي يؤمن الناس بها فيما يتعلق بالسلوك الأخلاقي، وما هو خطأ وما هو صواب وما هو مرغوب فيه ومرغوب عنه[40].
- وكذلك القيم هي: منظومة متكاملة لضبط السلوك، تتسع لتشمل المعنى الوجداني الذي يرتبط بالإنسان في كيانه ودافعيته وحافزيته، وترتبط القيم بكل عوالم الإنسان: عالم الأشخاص وعالم الأفكار وعالم الأشياء[41]، وتسهم في تحسين واقع الأفراد والمجتمعات من خلال تفعيل المنظومات الكلية والرؤى النظرية[42].
- والقيم هي عبارة عن الأحكام التي يصدرها الأفراد للأشياء في ضوء تقييمهم لها، وتتم هذه العملية من خلال التفاعل بين الفرد وواقعه[43]، ولا يمكن أن توجد قيم إلا إذا وجدت حاجة ملحة إليها، فهي بمثابة قيم بيولوجية تتحول مرور الزمن إلى قيم اجتماعية[44].

الفرع السابع: مفهوم الحاجات

- الحاجات هي الشروط والظروف المحددة التي يستحيل البقاء بدونها، والتي يجب توفرها ليستمر الإنسان في حياته أو الجماعة الاجتماعية في وجودها[45]، وتعد الحاجة شيء ضروري، خاصة إذا كانت الحاجة من أجل البقاء[46].
- وهي: "كل رغبة مشروعة تتطلب الإشباع"[47]، وكل حاجة نافعة وجالبة لمصلحة ودافعة لمفسدة، والمنفعة هي "قدرة الشيء على إشباع الحاجة"[48].
- وكذلك هي الأشياء التي يشعر الناس بالحاجة إليها، وتنقسم إلى[49]: الحاجات الأولية: أي الضرورية للحياة كالغذاء والسكن واللباس، الحاجات الثانوية: أي غير الضرورية للحياة كالسيارات، إلا أن حاجات الإنسان متناسقة مع درجة تطور بيئته، فالحاجة تزداد كلما تطور المجتمع، هذا وتعتبر الحاجات هي الغاية النهائية للنشاط الاقتصادي.

فالحاجة في الاقتصاد الإسلامي ليست مجرد الإحساس بالتمتع واللذة أو بالألم والحرمان، وإنما الحاجة الحقيقية نابعة من حاجتي الجسد والروح في الإنسان"[50]، وإحساسه للوصول إلى شيء هو بحاجة إليه في حياته وقيامه لوظيفته[51]، وتتميز الحاجة في الاقتصاد الإسلامي بعلاقتها بالمصلحة المعتبرة.

الفرع الثامن: مفهوم الرغبات

- تشير إلى تلك الأشياء التي تشتهيها النفس[52]، وهو شعور واضح بالاهتمام والتمسك بأمر ما، ناتج عن معرفة بمضامين هذا الأمر، مع إدراك مناسب لأساليب الحصول عليه بهدف خفض التوتر والقلق[53].
- رغب ويرغب رغبة إذا حرص على الشيء وطمع فيه، قال والرغائب: ما يرغب فيه ذو رغب النفس، ورغب النفس: سعة الأمل وطلب الكثير[54].

ونستنتج مما سبق أن الإسلام يتعامل مع اشباع الحاجات وليس إشباع الرغبات، إلا من خلال القيم والضوابط، وأن تكون الرغبة من ورائها حاجة ملحة.

المطلب الثاني: أثر الضوابط في سلوك المستهلك من منظور الاقتصاد الإسلامي:

إن أصل العملية الاستهلاكية في الإسلام الرخصة المشروطة والحرية المقيدة، حيث تحكمه قواعد وضوابط دقيقة وعميقة بأبعادها الأخلاقية وتشريعاتها المفصلة، ، والمقصد منها ضمان جلب مصلحة أو درء مفسدة للفرد والمجتمع[55]، وهنا تظهر أهمية هذه الضوابط التي تحفز المستهلك لبلوغ حد الكفاية، وتحذره عند الإشباع من الغواية، وشرعت له معايير عامة لحياته عند إنتاجه واستهلاكه واستمتاعه بثمرات جهده واجتهاده[56]، يقول تعالى: "وكُلُواْ وَاشْرَبُواْ وَلاَ تُسْرِفُواْ إِنَّهُ لاَ يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ"[57].

الفرع الأول: التزام الأولوية في سلوك المستهلك

لقد شرع الإسلام للأفراد إشباع حاجاتهم وقيدها بمبدأ الأولوية على ثلاث مستويات هي : الضروريات، والحاجيات والتحسينيات، وهذا الترتيب المنطقي للسلوك الاستهلاكي يحقق التوافق والتكامل مع السلوك الإنتاجي في المجتمع، ويؤدى إلى ترتيب أولويات الإنتاج بالنسبة إلى المنتج، وإلى توجيه أولويات الاستهلاك بالنسبة للمستهلك، لتأمين الضروريات التي يكون الطلب عليها كبيرا، وهذا يؤدي بالطبع إلى وفرة السلع الضرورية، مما يساعد على تحقيق الاكتفاء وتحسين الرفاه للمجتمع[58].

وقد رتبت هذه الأولويات وفق الترتيب الآتي: الضروريات: هي النفقات التي لا تستقيم الحياة بدونها، وتتضمن حفظ الكليات الخمس: (الدين، النفس، العقل، النسب، المال)، فهي عصب حياة الناس، والوتد الذي يجتمع عليه الإنسان في أموره[59]، والحاجيات: ما يحتاج إليه دون حد الضرورة، وما يخفف المشاق ويجعل الحياة أكثر يسرا، والتحسينات: وهي النفقات التي تجعل الحياة رغدة طيبة[60]، فترتيبها مهم ويشكل نسقا منسجما[61]، ومن خلال هذه الأولويات يفرض الإسلام على سلوك المستهلك تأثيرا مباشرا في تحديد نوعية الطلب، مما يؤدي بصور غير مباشرة إلى الحد من إنتاج السلع الكمالية أو السلع ذات المحتوى الترفي، من منطلق حرمة التفاخر والبذخ في الاستهلاك وتفضيل التوازن والبساطة والاعتدال في المعيشة[62].

إن روعة الدين الإسلامي تكمن في الحث على ترتيب الأولويات في العصر الحاضر وضمانه للعيش الكريم في المستقبل، فقد روي عن سعد بن أبي وقاص أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له: "الثلث والثلث كثير، أن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس"[63]، نلاحظ أن تهذيب الحاجات بقيم الدين ومبادئ الإسلام تريح الأفراد والأمة من آفات كثيرة كانت السبب في مشكلات عويصة في المجتمعات الغربية في هذا العصر[64].

الفرع الثاني: استهلاك الطيبات طاعة وعبادة

بلغت العناية الربانية بالسلوك الاستهلاكي شأنا عظيما، إذ اهتم الإسلام به اهتماما خاصا وأبدى له قيمة عالية، حيث احتل هذا الموضوع في القرآن والسنة موقعا كميا وكيفيا، لما لهذا السلوك من خطر إن سلبا أو إيجابا، وهذا السلوك الاستهلاكي في حد ذاته عبادة إن توفر فيه شرطا النية والحلال، ولذلك فإن فالمستهلك المسلم طعامه طيب وأكله مستطاب، قال تعالى: "وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الخَبَائِثَ"[65]، فالإسلام يشجع على استهلاك الطيبات ويأمر بها، في قوله تعالى: "قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ"[66]، والمغزى من هذه الأحكام حرص الإسلام على الاختيار الأفضل للغذاء، والتحسين المستمر في إيجاده وتوفره[67] ، وفق نظام أقره الله تعالى لعباده في حدود ضابطين أساسين هما الحلية والطيبة، بها يقيم الإنسان صلبه و بها يستطيع مواصلة عمله الصالح، في عمارة الأرض والانتفاع بخيراتها ومواردها[68]، وفي هذا الصدد يقول رسول الله ﷺ: "إن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده"[69]، إن الناظر في القرآن الكريم يجد أن الله يحفزنا على الاستهلاك الطيب الحلال، حيث لا غنى لنا عن هذا الاستهلاك كي نحيا ونمارس حياتنا بجد ونشاط[70]، قال تعالى:"فَكُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللّهُ حَلاَلاً طَيِّبًا وَاشْكُرُواْ نِعْمَتَ اللّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ"[71].

والاستهلاك المقترن بالشكر للمنعم سبحانه، شرط لتحقيق السعادة والزيادة، و به ينال الإنسان الاطمئنان في الدنيا والآخرة، وأوضح ذلك بقوله سبحانه وتعالى : "يَأَيُّهَا الذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُواْ للهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ"[72]، وفي قوله: " وَلَإِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ"[73]، وعلى هذا الأساس بنى الإنسان شخصيته وبيئته الصالحة، وصار يتمتع بعصمة من الخبائث وإتباع الهوى والشيطان، وحرر نفسه من العبودية إلا لله، وفي النتيجة صلاحه في الدنيا وفلاحه في الآخرة [74]، وقد قص الله سبحانه وتعالى علينا قصة أصحاب سد مأرب في سورة سبأ، حيث أن الله أمرهم بالتنعم بالمآكل والمشارب مع الشكر والامتثال لما أمرهم به وما نهاهم عنه، قال تعالى:"كُلُواْ مِنْ رِزْقِ رَبِكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌ غَفُورٌ"[75] لكنهم "أَعْرَضُواْ"، فكانت نتيجتهم الهلاك، قال تعالى: "فَأَرْسَلنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ العَرِمِ"[76]، إذا لابد من شكر نعم الله وإتباع نهجه، والحذر من كفره وعصيانه.

الفرع الثالث: الاستهلاك وسيلة لا غاية

الاستهلاك في الإسلام وسيلة ليحقق الإنسان أهدافه الدينية والدنيوية، مهما تعددت احتياجاته وتطورت فليس له أن يتوسع فيها خارج إطار "الوسيلة"، وأن لا يتخذ الاستهلاك غاية حتى لا يصل إلى بطر النعمة، قيل البطر: "أشر أهل الغفلة وأهل الباطل والركوب لمعاصي الله"[77]، وقد حذرنا الله سبحانه عن عاقبة البطر وقد كان سبب هلاك من قبلنا، قال تعالى: " وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا فَتِلْكَ مَسَاكِنُهُمْ لَمْ تُسْكَن مِّن بَعْدِهِمْ إِلَّا قَلِيلًا وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ "[78]، فالتوسع في المآكل والتباهي في المناسبات والاهتمام المبالغ بالمظاهر يعد خروجا عن حد "الوسيلة"[79]، يقول الرسول الله صلى الله عليه وسلم : "ما ملأ آدمي وعاء شرا من بطنه"[80]، فالإسلام حرم الاستهلاك التفاخري[81] أو الترفي لأنه انحراف وتحول من عملية مرتبطة بالإنتاج ومكملة له، إلى حالة مرضية تشبه الإدمان[82]، ويبقى الاستهلاك في الإسلام وسيلة وليس هدفًا من الحياة، لهدف عمارة الأرض وعبادة الله تعالى[83]، وليس ليستهلك كما تستهلك البهائم التي لا تفهم إلا التمتع والنهم، قال تعالى: "وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَتَمَتَّعُونَ وَيَأْكُلُونَ كَمَا تَأْكُلُ الْأَنْعَامُ وَالنَّارُ مَثْوًى لَّهُمْ "[84]، ومن ثم تحت تأثير ثقافة الاستهلاك يصبح الناس أكثر تأثراً بالدعايات والإعلانات، وتتحول ذواتهم إلى هياكل خاضعة ذليلة لا تملك من أمرها شيئاً، والاتجاه نحو المتع الحسية والاعتناء بالجسد

الفارغ مواكبة للعصر، مع كل المغريات التي تهدف إلى تجميل المظهر وإهمال المخبر[85]، وفي نهاية المطاف يتحول الإنسان من كيان منتج ومؤثر في محيطه، إلى آلة مستهلكة ساذجة.

الفرع الرابع: العناية بحقوق الغير

إن منهج الاقتصاد الإسلامي لا يركز فقط على تعظيم الربح وإشباع الحاجات المادية للأفراد فحسب، بل جاء متضمنا العدالة وتحقيق القيم والأبعاد الاجتماعية عامة، فالإنسان الراشد لا يتجاهل عند إشباع رغائبه حاجة الآخرين ممن يعول، أو حتى عامة المساكين والمحتاجين، "لقوله صلى الله عليه وسلم: ما آمن بي من بات شبعان وجاره جائع بجنبه وهو يعلم به"[86]، إذ قيد الاستهلاك بحالات المجتمع وإمكاناته، وعلى حسب ظروفه يتم تحديد أولوياته مع ترشيد استخدام موارده، مع التأكيد على توفير الحاجات الأساسية لكافة من في المجتمع[87].

فالملكية وفقا لهذه الأبعاد هي أساس الاستخلاف، وبالتالي يجب الإنفاق من هذه الأموال لإسعاد الغير، كما يحرم الجشع فيها، أو استثمارها في الحرام، أو اكتنازها أو احتكارها أو حبسها عن التداول[88]، كما يختص المنهج الإسلامي على غيره بخاصية العدل والإحسان والإنفاق بدلا من تعظيم ظاهرة الأنانية المفرطة، وتتضمن كذلك مبدأ حرمة الاعتداء على الغير بأي صورة من صوره، بمقتضى حديث رسول الله ﷺ: ":كل المسلم على المسلم حرام، دمه، وماله، وعرضه "[89]، وبمقتضى آيات القرآن الكريم التي تحث على العدل والإحسان وضمان حقوق الغير، يقول تعالى: "إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاء ذِي الْقُرْبَى"[90]، حيث أن الإسلام منح للفرد الحق في الملكية، ولكنه وضع لذلك قيودا بحيث لا يتعارض ذلك مع مصلحة الغير، كما يعترف كذلك بالملكية العامة التي لا تذوب فيها ملكية الفرد وحريته الاقتصادية[91].

المطلب الثالث: أثر القيم في سلوك المستهلك من منظور الاقتصاد الإسلامي:

إن القيم في حياة الإنسان انعكاس لما يحتك به في بيئته وعصره، وتتمثل في مجموعة من المسلمات الشائعة وتتضمن أحكاما تقييمية في ضوء ما يضعه المجتمع من قواعد وضوابط مختلفة[92]، وتعد القيم المؤثر الأساسي في القرار الاستهلاكي[93]، وهي مرتبطة بالثقافة ومبثوثة في نسيج المجتمع، وتختلف باختلاف الأفراد والمجتمعات[94]، حيث أن القيم تجعل حياة الأفراد أكثر توازنا وسلامة، وتحمي حقوق الآخرين من الإجحاف والاعتداء[95]، لأن البشر امتزاج بين العقل والشهوات، فالشهوة تدفع إلى تحقيق الرغائب دون قيد وشرط، أما العقل فيرشد إلى أفضل الطرق للحصول عليها مع مراعاة الضوابط والقيم وحقوق الآخرين، وينتج عن هذا التوازن والإحساس بالمسؤولية وتحقيق العدالة[96].

الفرع الأول: الإنفاق حسب الحاجة والمنفعة

إن سلوك المستهلك في الاقتصاد الإسلامي تحكمه قيم شرعية واجتماعية وأخلاقية، غاية ذلك تحقيق المنفعة من كل استهلاك، حيث يشترط فيه العقلانية والرشد عند اتخاذ القرار، وله حدود يجب عدم تجاوزها مهما زاد الدخل أو انخفض السعر[97]، إن ما يدفع للاستهلاك في الإسلام هو الحاجة المشروعة أو الحاجة الحقيقية، وليس ما جلب لذة أو دفع ألما نفسيا عابرا فقط، من الناس لا هم له سوى مضغ الطعام ونسج الكلام، كما قال عنهم النبي ﷺ: " شرار أمتي قوم ولدوا في النعيم، وغنو به، وإنما نَهْمَتُهُم ألوان الطعام والثياب ويتشدقون في الكلام"[98]، ولا يمكن أن نستمد الحاجة والمنفعة من الرغائب والشهوات[99]، وإنما الحاجة الحقيقية تجعل من المستهلك يختار طعامه، ذلك الغذاء الحلال الطيب الذي ليس فيه حق الغير، ولا ضرر ولا خبث، وليس فيه شيء مما نهاه الله ولا رسوله ﷺ،

فهو الطعام الذي قال الله تعالى فيه: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُواْ لِلّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ"[100].

الفرع الثاني: التوسط في الاستهلاك:

لقد حث الإسلام المستهلك على الاعتدال والحكمة في الإنفاق، وحذره من أن يسحبه الترف في الرزق فيكون مسرفا، أو التقليد الأعمى للعادات السيئة فيصير مبذرا، أو يقتر على نفسه وعياله فيصير عليهم مضيقا ومعسرا، وتصبح حياته عندئذ ضنكا[101]، فلابد للإنسان أن يعيش في توسط دائم، لا إسراف ولا تقتير، مساندة لمخططات التنمية، وإحرازا للقدر المناسب من العيش في المستقبل والحاضر[102]، وبيان ذلك في قوله تعالى: "والذين إذا أنفقوا ولم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما"[103]، من وصايا الرسول ﷺ في مجال الاعتدال في الإنفاق : "كلوا واشربوا وتصدقوا والبسوا في غير مَخِيلَة ولا سرف فإن الله سبحانه يحب أن يرى أثر نعمته على عبده"[104].

إن آفتي الإسراف والتبذير من أخطر الأمراض التي تتعرض لها الأمم والمجتمعات، والأثر البالغ الذي تتركه في الإدراك والمعتقدات[105]، من تضييع للأموال وإتلاف للموارد، وتضييع للقيم والمبادئ والأعراف، وما ينتج عنه من تصرفات اجتماعية وفكرية ونفسية، وفي هذا الصدد كشفت دراسة إحصائية للمنظمة الدولية للتغذية والزراعة (فاو) لعام 2010، اعتبرت الجزائر من أكثر الدول استهلاكا للخبز والذي يقدر بـ 49 مليون قطعة يوميا، والعجيب في هذا التقرير أنها احتلت المراتب الأولى في طرح الخبز في القمامة، وفي نفس الوقت تصنف الجزائر من أكبر الدول استيرادا للقمح[106].

وفي ضوء منهج الإسلام يكون السلوك الراشد في الاستهلاك على أساس التوازن بين إشباع حاجة الأفراد الضرورية، وبين الوفاء بحاجات الغير في المجتمع[107]، وتعتبر العدالة الاجتماعية أساس الحياة، يهتم بمصالح الفقراء والأغنياء على حد سواء، والمجتمع في الإسلام كيان إنساني متواصل ومتكامل، فحارب ظهور الترف والبذخ[108]، وشجع على البساطة والوسطية في الاستهلاك والإنفاق، واعتبر الثراء الفاحش خطر داهم على العباد والبلاد.

الفرع الثالث: الاقتصاد في الإنفاق والحث على الادخار:

الإنسان الراشد دائم الاستعداد لهزات الزمان، عن طريق الوعي الاقتصادي وترشيد النفقات، وكذلك من خلال فضيلة الادخار، وعدم تضييع النعمة عند توفرها، فالمقتصد قد أخذ الالتزام بالوسطية والعدل بين الطرفين[109]، يروى عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ الْبَيْتَ فَرَأَى كِسْرَةً مُلْقَاةً، فَأَخَذَهَا فَمَسَحَهَا ثُمَّ أَكَلَهَا، وَقَالَ: "يَا عَائِشَةُ، أَكْرِمِي كَرِيمك، فَإِنَّهَا مَا نَفَرَتْ عَنْ قَوْمٍ قَطُّ فَعَادَتْ إِلَيْهِمْ"[110]، فالاقتصاد قيمة حضارية مهمة، تجعل الفرد مسؤول عن نفسه وأهله، وعن أمته من حوله، وقد مدح الرسول ﷺ قوما لأنهم كانوا يتحملون مسؤولياتهم في الأزمات الاقتصادية ويتفقدون ضعفاءهم والمحتاجين الذين معهم، يقول النبي ﷺ: «إِنَّ الأَشْعَرِيِّينَ إِذَا أَرْمَلُوا فِي الغَزْوِ، أَوْ قَلَّ طَعَامُ عِيَالِهِمْ بِالْمَدِينَةِ جَمَعُوا مَا كَانَ عِنْدَهُمْ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ اقْتَسَمُوهُ بَيْنَهُمْ فِي إِنَاءٍ وَاحِدٍ بِالسَّوِيَّةِ، فَهُمْ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُمْ»[111].

فالإنسان المسلم يعيش بين كفاف وعفاف، فهو يأكل ليعيش لا يعيش ليأكل، دائما يحاذر الاستهلاك التفاخري الذي يلعب دورا خطرا في عملية التنشئة الاجتماعية، إذ تجعل التصرفات الاجتماعية تميل إلى الانحراف عن أهدافها المثالية الراقية[112].

ومما ينبغي أن نبادر به، الاعتناء بالنعم والاعتراف بمن أنعم بها علينا وشكره لدوامها وزيادتها، كما يقول أحمد بن عطاء الله السكندري: "لا تدهشك واردات النعم عن القيام بحقوق شكرك، فإن ذلك مما

يحط من وجود قدرك"[113]، ولنا نماذج حية في القرآن الكريم توضح كيف تعايش الإنسان الراشد في الشدة والرخاء مع نفقاته، وكيف ساير موكب الحياة وعاش خليفة لله في أرضه[114]، وقد وردت أبعادا اقتصادية تتطابق مع حالنا اليوم في قصة يوسف عليه السلام، حيث وضع خطة للإنتاج والاستهلاك والادخار معا، مبنية على العدل في التوزيع والاقتصاد في الاستهلاك، حتى أخرج الأمة من أزمتها الخانقة[115]، قال تعال: " قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنبُلِهِ إِلاَّ قَلِيلاً مِّمَّا تَأْكُلُونَ، ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلاَّ قَلِيلاً مِّمَّا تُحْصِنُونَ، ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ"[116].

الفرع الرابع: مواجهة المستهلك للنزعة الاستهلاكية

إن الاستهلاك ثقافة[117] تراكمية لعوامل التنشئة الاجتماعية المختلفة، التي تنتج بفعل الضوابط والقواعد التي تربط بين الأفراد وثوابتهم، فهي تربط الفرد بهويته والمجتمع بتقاليده، وتمنح قدرا من الخصوصية لكل منهما لتأكيد الهوية والذات معا[118]، لكن تطور الاستهلاك من مفهومه التبادلي الذي يركز على البيع والشراء، إلى مفهوم ربحي يركز على غزو الأسواق وعقول الأبرياء، فأصبحت علاقة غير متكافئة بين الشركات المنتجة والمستهلك، حتى تحول هذا السلوك إلى نزعة خطيرة على أخلاق الأفراد وثوابت المجتمع.

وخاصة عندما سعت هذه الشركات إلى امتلاك سلطة الإعلام للسيطرة على عواطف المستهلكين بدغدغة مشاعرهم واستغلال سذاجتهم[119]، والإعلام هو أخطر وسائل التشكيل الثقافي، ويلعب دورا مهما في توجيه الرأي العام، ويؤثر في إعادة هيكلة القيم في المجتمع وزعزعة ثوابته[120]، وإجبار المستهلك على اقتناء ما لا يحتاجه باستعمال وسائل جذب ومراوغة ودغدغة للعواطف[121]، وسينتج عن هذا تنشئة اجتماعية سلبية، وانحرافا عن الأهداف المثالية، فأصبح الإنسان يضحي بحرية ومبادئه لمجرد أن يستهلكوا أكثر وفقط[122]، وهذا سيؤدي حتما إلى اختلال في التوازن بين الإنسان وطبيعته[123]، من إهدار للموارد واستنزاف للثروات، مما يحفز على ظهور سلوك التعامل الفردي وروح الأنانية، والرغبة في التميز والظهور من خلال الاستهلاك التفاخري، فضلاً عن إهمال قيمة العمل والإنتاج وتشويهه بين طبقات المجتمع [124].

الفرع الخامس: انتقاء الطيب من الغذاء

إن الغذاء الذي يختاره الإنسان المؤمن يشترط فيه ضابطا الحلال والطيبة، لقوله تعالى: وَكُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللّهُ حَلاَلاً طَيِّبًا وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِيَ أَنتُم بِهِ مُؤْمِنُونَ"[125]، وضابط الحلال والحرام مرهون بالحاجة والمنفعة، والتحريم مرهون بالفساد والضرر[126]، فمن خلال هذه القيم والضوابط حدد الاستهلاك خصائصه التي يقوم بوظيفته الايجابية[127]، فتحري المصلحة والمفسدة في أمور الناس واجب، ولا يمكن بأي حال من الأحوال إهمال مصالحهم، أو تركهم يقترفون المفسدة ويقربونها[128]، ومن مقاصد الإسلام "تحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها"[129].

هذا الاستهلاك الساذج يعتبر آفة اجتماعية واقتصادية عواقبها وخيمة ومحدقة، مثل التسوق من غير حاجة، واستهلاك السلع الجاهزة، والإفراط في اللحوم، والأغذية المصبرة[130]، والمضافات الغذائية التي صار يعتمد عليها اعتمادا كليا في الصناعات الغذائية، منها الملونات، والمحسنات والمثخنات والمثبتات[131]، ونتيجة ذلك انتشار الأمراض الخطيرة والعلل المزمنة بين الناس، نتيجة استهلاكهم للمواد الكيماوية والمضافات الإنزيمية، التي يتم تسويقها من قبل الشركات التي تأخذ في الحسبان فوائدها الربحية

ليس إلا، دون مراعاة الكميات المسموح بها، وشروط السلامة المعترف بها، أو التأثير التراكمي الناتج عن الاستهلاك المفرط[132]، التي تهدد الإنسان بمضارها[133].

فلو تفحصنا الكميات الضخمة من شحوم وجلود وعظام الميتة والخنزير التي تدرج في الغذاء من خلال الشركات العالمية للصناعات الغذائية، فإننا سنندهش لكثرتها وضخامتها، والسؤال المحير: كم من هذه المواد المقرفة التي تغزوا الأسواق الإسلامية؟[134]، فالأغذية غير السليمة تؤثر على الشخص الواحد وعلى الأمة بأكملها[135]، وتحدث اضطرابا في الحياة بسبب المرض وسوء التغذية، وبطء التنمية الاقتصادية، وتصيب الاقتصاد بالضعف والوهن[136]، وترهق القطاع الصحي والقطاعات الأخرى في الدولة بالتبع[137]، وقد حذرنا نبينا محمد صلى عن المراوغة والاستهتار بحدود الله، عندما ذكر الصحابة عنده فوائد شحوم الميتة، أنها تستعمل لطلاء السفن ودهن الجلود والإنارة[138]، فقال لهم صلى الله عليه وسلم: قاتـــل الله اليهـــود إن الله حـــرم علـــيهم شحومها جملوه ثم باعوه فأكلوا ثمنه"[139]، يبين الحديث الشريف أن الرسول صلى الله عليه وسلم حذرنا من الالتفاف والمراوغة بأوامر الله سبحانه، لأن الله يعلم خفايا الأمور وما تخفي الصدور.

وقد أشار المرسوم التنفيذي 12-214 على مجموعة من الشروط التي أوجب التقيد بها عند استعمال المضافات الغذائية واعتماد معادلة الضرر والمنفعة[140]، فالاحتياج للغذاء مهم، والأهم منه اختيار النقي الطيب الآمن من كل المواد المضرة والمضافات السامة[141]، وتحت مظلة السوق والحرية الاقتصادية قامت الأنظمة الاقتصادية الغربية بتحويل الدول المتخلفة إلى أسواق لتفريغ الفاسد من السلع والغذاء والمواد الكيماوية السامة[142]، لذلك لابد من البدائل الآمنة والخالية من الملوثات والمحرمات، وتشجيع الإنتاج المحلي النظيف الذي يلبي مصلحة الأمة بأكملها، أفضل من الاستسلام لهذه القذورات المقرفة التي تقتحم الأسواق والبيوت قسرا دون استئذان، يقول ابن القيم: "إن هذه الصناعات فرض على الكفاية فإنه لا تتم مصلحة الناس إلا بها، كما أن الجهاد فرض على الكفاية"[143]، فلا يمكن أن تحيا أمة تتغنى بالإسلام، وتفتقر إلى الهياكل الإنتاجية والتنموية، حسبما تقتضيه مصالحها السياسية والاقتصادية[144].

الخاتمة:

إن التطورات التي أنتجتها التقلبات الاقتصادية والاجتماعية في العالم جعلت المؤسسات التجارية العالمية تتبع خطة إستراتيجية وربحية، وتتمثل في التحفيز على الاستهلاك ألا مسؤول من خلال الإعلانات الترويجية في وسائل الإعلام[145].

من هذا المنطلق جاء هذا البحث ليلقي الضوء على السلوك الاستهلاكي في الاقتصاد الإسلامي الذي ينبثق من نظم وتشريعات محكمة، من خلال القيم والضوابط، المقصد منها إحراز المصلحة ودرأ المفسدة للأفراد والمجتمع، ومبدأ الجمع بين المادة والروح، والربط بين الضوابط الدينية والقيم الاجتماعية والمعايير الأخلاقية.

ومن خلال هذه الدراسة نلخص مجموعة من النتائج كالآتي :

- إن الضوابط والقيم هي الضامن الأساسي في ترشيد الاستهلاك، والتفريط فيها يلحق الأذى بالضروريات الخمس الكبرى، التي لا تقوم الحياة إلا بها، فتجعل المجتمع في خطر محدق، فيعتني الناس بسلع وخدمات تافهة مضرة، ويعرضون عن الضرورية النافعة.
- إن الاقتصاد الإسلامي يتعامل مع إشباع الحاجات لا لإشباع الرغبات، إلا من خلال القيم والضوابط ، وأن تكون الرغبة من ورائها حاجة ملحة.

- الاقتصاد الإسلامي لا يركز فقط على تعظيم الربح وتحقيق الرفاهية المادية للأفراد فحسب، بل هو يتضمن العدالة الاجتماعية وتحقيق القيم السامية، ودون إهمال لحاجات الآخرين.
- الإنسان الراشد المنضبط يعيش بين كفاف وعفاف، فهو يأكل ليعيش لا يعيش ليأكل، دائما يحاذر الاستهلاك الترفي التفاخري الذي يلعب دورا خطرا في عملية التنشئة الاجتماعية.

توصيات:

- على المؤسسات التسويقية والإعلامية العمل على توعية المستهلك وإبلاغه عن الضوابط والأخلاق والقيم، ونشر الوعي وثقافة الاعتدال، ومحاربة الترف والاستهلاك التفاخري.
- لابد من تحفيز الإنتاج المحلي الذي يلبي مصلحة الأمة من المضافات الحلال غير المضرة، أفضل من الاستسلام للقاذورات الخبيثة التي تقتحم أسواقنا وبيوتنا قسرا دون استئذان.
- على الدولة أن تعيد النظر في سياساتها التدعيمية للغذاء، وعليها أن تختار الغذاء الأفضل الذي يستحق التدعيم، والذي يرجع بالفائدة على الشعب، صحيا ونفسيا، وعلى ميزانية الدولة بالتبع.

الهوامش:

[1] السيد حافظ عبد الرحمن منى، الأبعاد الثقافية في دراسة الاستهلاك مع إشارة خاصة للدراسات العربية رؤية سوسيولوجي واستشرافه مستقبلية، حوليات آداب عين شمس، كلية الآداب، جامعة عين شمس، مصر، م40، ع4، اكتوبر- ديسمبر 2012 .

[2] عبد الوهاب المسيري ، الفلسفة المادية وتفكيك الإنسان، دار الفكر، دمشق، سورية، ط2، 2007 ، ص116.

[3] سورة: الإسراء70.

[4] الحبيب ثابتي، الترشيد الإسلامي للاستهلاك لمواجهة انعكاسات السياسات التنموية اللامتوازنة، قراءة في نظرية اللانمو على ضوء التعاليم الإسلامية، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، جامعة غرداية، الجزائر، العدد12، 2011، ص434.

[5] مصدر سابق، ص427.

[6] المعجم الوسيط، باب الهاء، دار الدعوة، تحقيق : مجمع اللغة العربية، ج2، ص991.

[7] نزيه حماد، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، دار القلم، دمشق، سوريا، ط1، 2008، ص58.

[8] عبد الستار ابراهيم الهيتي، الاستهلاك وضوابطه في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2015، ص24.

[9] محمد الناصر حميداتو ، التأثير على سلوك المستهلكين (العون الاقتصادي- قطاع العائلات)، مجلة البحوث والدراسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، ع13، شتاء 2012، ص222.

[10] عبد الستار ابراهيم الهايتي ، الاستهلاك وضوابطه في الاقتصاد الإسلامي، (م.س)، ص321.

[11] حسين الزيود وإبراهيم البطاينة، محددات سلوك المستهلك المسلم، (م.س)، ص266.

[12] الرماني زيد محمد، الاستهلاك في حياتنا إضاءات اقتصادية أربعون أنموذجا، شبكة الألوكة www.al u kah. n e t، 1439هـ، ص8)

[13] جوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة: محمد الجوهري وآخرون، المركز المصري العربي، مصر، ط1، م2، 2001، ص1123.

[14] Hasan, Zubair, Treatment of Consumption in Islamic Economics: An Appraisal (2005). King Abdulaziz University: Islamic Economics, Vol. 18, No. 2, 2005. p31. Journal of

[15] ابن منظور محمد بن مكرم بن على الأنصاري (المتوفى: 711هـ)، لسان العرب، باب سلك، ط1، ج10، دار الصادر، بيروت، لبنان، ص442.

[16] علية محمد بشير، القاموس الاقتصادي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، بيروت، لبنان، 1985، ص227.

[17] طوني بينت، لورانس غروسبيرغ، ميغان موريس، مفاتيح اصطلاحية جديدة، معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع، ترجمة: سعيد الغانمي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط1، 2010، ص396.

[18] عبد الله محمد الهرش ، دور برامج تنشيط المبيعات في التأثير على السلوك الإستهلاكي السلبي عند المستهلك الأردني، مجلة الواحات والدراسات، كلية الاقتصاد والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، م7، ع2، 2014، ص140.

[19] طوني بينت، لورانس غروسبيرغ، ميغان موريس، مفاتيح اصطلاحية جديدة، معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع، (م.س)، ص 76.

[20] باقر الصدر، اقتصادنا، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ط14، 1981، ص231.

[21] محمد عمارة، قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، دار الشروق، بيروت، لبنان، ط1، 1993، ص59.

[22] عبد الجليل أميم ومن معه، تجربة النهظوية الألمانية، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، لبنان، ط1، 2014، ص194.

[23] حميدة صابرر كاضم الأعرجي ، نظام الاقتصاد الإسلامي بين حفاظه على مبادئ الشريعة والتطبيق المعاصر، المؤتمر العلمي الدولي الثالث قضايا العلوم الإنسانية في المخطوطات والوثائق والموروث العربي والإسلامي جدلية التراث والمعاصرة، مركز تحقيق المخطوطات بجامعة قناة السويس، القاهرة، مصر، م1، 2016، ص18.

[24] حسين حسين شحاتة،الاقتصاد الإسلامي بين الفكر والتطبيق، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، ط1، 2008، ص10.

[25] عيسى عبده، الاقتصاد الإسلامي مدخل ومنهاج، دار نهظة مصر للطبع والنشر، القاهرة، مصر، ط1 ، 1974، ص23.

[26] عبد الحميد بوخاري و محمد زرقون ، دور الاقتصاد الإسلامي في ترشيد السلوك الاستهلاكي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، كلية الاقتصاد والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، ع12، 2012، ص9.

[27] الهيتي عبد الستار إبراهيم، رسالة الاقتصاد للإمام النورسي من وجهة نظر الفكر الاقتصادي الإسلامي، مجلة الأحمدية، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية المتحدة- دبي-، ع 9، نوفمبر 2001، ص81.

[28] حسين الزيود وإبراهيم البطاينة، مقال محددات سلوك المستهلك المسلم، (م.س)، ص269.

[29] مجدي علي غيث، منير سليمان الحكيم، متطلبات الوضع الاقتصادي الأمثل في الإسلام -دراسة مقارنة-، دراسات علوم الشريعة والقانون، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، م45، ع4، ملحق4، 2018.

[30] ظهور مصطلح «الاستهلاك المسؤول» لأول مرة كان سنة 1996 بالقمة العالمية حول الاقتصاد والعمل بمونتريال، إذ عرف الاستهلاك المسؤول بأنه تصرف بهدف جماعي، "وفعل يلبي حاجيات الحاضر دون النيل من القدرة على تلبية حاجيات المستقبل"، أنظر: مهري شفيقة، الوعي البيئي ومحددات الاستهلاك المسؤول لدى المستهلك، دراسة ميدانية لعينة من المستهلكين على مستوى الشرق الجزائري، مجلة آفاق العلوم، جامعة زيان عاشور، الجلفة، القسم الاقتصادي، ع16، م04، 2019، ص199.

[31] الهيتي عبد الستار ابراهيم ، الاستهلاك وضوابطه في الاقتصاد الإسلامي، (ن.م)، ص132.

[32] سورة الفرقان:67.

[33] ابن كثير أبي الفدى الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، ط1، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، 2000، ص1364.

[34] تفسير الشعراوي، م7، دار أخبار اليوم، دط، مصر، 1991، ص10510.

[35] ابن منظور محمد بن مكرم بن على الأنصاري (المتوفى: 711هـ)، لسان العرب، باب ضبط، م7، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، ص340.

[36] معجم الوسيط، إبراهيم مصطفى ، تحقيق: مجمع اللغة العربية ، ط4، 2008، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ص533.

[37] جوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة: محمد الجوهري وآخرون، ط1، م2، المركز المصري العربي، مصر، (م.س)، ص886.

[38] مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط ، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط8، 2005، ص152.

[39] ابن منظور محمد بن مكرم بن على الأنصاري (المتوفى: 711هـ)، ج12، دار صادر، بيروت، لبنان، باب فصل القاف، ط3، 1414ه، ص498.
[40] جوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع، م2، (م.س)، ص1135.
[41] سيف الدين عبد الفتاح، قيم الواقع، وواقع القيم، ما المعنى العلمي للقيم؟، القيم في الظاهرة الاجتماعية، أعمال الدورة المنهجية : في كيفية تفعيل القيم في البحوث والدراسات الاجتماعية، المنعقدة في الفترة من 6 – 11 فبراير 2010، بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص45.
[42] سيف الدين عبد الفتاح، قيم الواقع، وواقع القيم، ما المعنى العلمي للقيم؟، (ن.م)، ص46.
[43] عبد اللطيف خليفة، ارتقاء القيم، دراسة نفسية، (ن.م)، ص51.
[44] عبد اللطيف خليفة، ارتقاء القيم، دراسة نفسية، (ن.م)، ص35.
[45] شارلوت سيمور- سميت، موسوعة علم الإنسان، المفاهيم والمصطلحات الأنثرويولوجية، ترجمة: الجوهري محمد ومن معه ، ط2، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، 2009، ص291.
[46] جوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع، م2، (م.س)، ص612.
[47] حسين الزيود وإبراهيم البطاينة، محددات سلوك المستهلك المسلم، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، عمان، الأردن، م9، ع4، 2013، ص269.
[48] محمد أحمد النادي ، إرواء الصادي من نمير النظام الاقتصادي في الإسلام، دار الوضاح للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2015.
[49] محمد بشير عليه، القاموس الاقتصادي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 1985، ص145.
[50] محمد سعيد رمضان البوطي ، ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية، رسالة دكتوراه، كلية القانون والشريعة، جامعة الأزهر، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1977، ص54.
[51] عبد الستار ابراهيم الهيتي، الاستهلاك وضوابطه في الاقتصاد الإسلامي، (ن.م)، ص113.
[52] جوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع، م2، (ن.م)، ص612.
[53] الحجازي مدحت عبد الرزاق ، معجم مصطلحات علم النفس، (ن.م)، ص209.
[54] الزبيدي محمد مرتضى الحسيني ، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: علي هلالي، ط2، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، 2004، ص509-510.
[55] إبراهيم بن موسى بالشاطبي، الموافقا، (المتوفى: 790هـ)، المحقق: أبو عبيدة، بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، ط1، 1997م، ج1، ص382.
[56] بوسيوني سعيد أبو الفتوح، الحرية الاقتصادية في الإسلام وأثرها في التنمية، دار الوفاء، المنصورة، مصر، ط1، 1988، ص463.
[57] الأعراف: 31.
[58] عبد الحميد بوخاري و محمد زرقون ، دور الاقتصاد الإسلامي في ترشيد السلوك الاستهلاكي، (م.س)، ص5.
[59] الوردي جعفر عبد الله، الكليات الخمس حقيقتها وآثارها، موقع حياة أمة، مكتبة الحبيب المصطفى، نسخة الكترونية، 2007، ص6.
[60] معوشي سمير، تحليل سلوك المستهلك في ضوء الاقتصاد الإسلامي ، (ن.م)، ص 302.
[61] معصر عبد الله، الاستهلاك من منظور إسلامي، موقع رابطة العلماء السوريين، يوم 2019/9/21.
https://islamsyria.com/site/show_articles/2277
[62] واثق عباس عبد الرحمن محمد، دلالة التقييد للسلوك الإنساني في الاقتصاد الإسلامي الاستهلاك نموذجا، مصدر سابق، ص56.
[63] فقد روي عن سعد بن وقاص أن النبي ﷺ، فرغب في التصدق بثلثي ماله، فقال له الرسول ﷺ: "الثلث والثلث كثير، أن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس، ولن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلا أجرت عليها، حتى ما تجعل في في امرأتك" رواه البخاري في صحيحه ـ باب ميراث البنات ـ حديث رقم 6381.

[64] يوسف كمال محمد، فقه اقتصاد السوق، ط4، دار القلم للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2003، ص111.
[65] سورة الأعراف 157.
[66] سورة الأعراف 32.
[67] دنيا شوقي، نظرات اقتصادية في القرآن الكريم، مصدر سابق، ص32.
[68] كامل صكر القيسي، ترشيد الاستهلاك في الإسلام، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، ط1، 2008، ص35.
[69] من كتاب مسند أحمد بن حنبل، أول مسند البصريين، حديث رقم 19562، "قال الإمام احمد: حدثنا همام بن قتاد عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال: كلوا و اشربوا و البسوا وتصدقوا من غير مخيلة ولا سرف ان الله يحب أيرى أثر نعمته على عبده"
[70] دنيا شوقي، نظرات اقتصادية في القرآن الكريم، مصدر سابق، ص22
[71] سورة النحل: 114.
[72] سورة البقرة: 172.
[73] سورة إبراهيم: 07.
[74] السالوس منى على ، مبادئ التربية الاقتصادية للمستهلك في الإسلام، مصدر سابق، ص221.
[75] سورة سبأ:16.
[76] سورة سبأ:16.
[77] أبو جعفر الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، (المتوفى: 310هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 2000 م، ج19، ص602.
[78] سورة القصص58.
[79] المزرقي عمر بن فيحان، ضوابط تنظيم الاستهلاك في الإسلام ، ع 34، أفريل 2008، ص48.
[80] الترمذي في جامعه، باب ما جاء في كراهية كثرة الأكل، حديث رقم: 2409.
[81] الاستهلاك التفاخري: هو قيام طبقات عليا من المجتمع باستهلاك بعض السلع لا لأنها تعطي منفعة مادية معينة، بل لأنها تسمح بإظهار الامتيازات التي تتمتع بها أمام الناس، والقصد منها السلوك الاستعراضي وإثبات الانتماء إلى طبقة اجتماعية أعلى، وبالتالي الحصول المعاملة التي تتناسب معه.أنظر: سامي دبيان وآخرون، قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، رياض الريس للكتب والنشر، ط1، لندن، بريطانيا، 1990، ص46.
[82] سايح فطيمة، دراسة وعي المستهلك اتجاه واجباته الاستهلاكية، دراسة ميدانية، المؤسسة، ع6، 2017، ص37.
[83] عبد الحميد بوخاري و محمد زرقون ، دور الاقتصاد الإسلامي في ترشيد السلوك الاستهلاكي، (م.س)، ص10.
[84] سورة محمد:12.
[85] منى السيد حافظ عبد الرحمن، الأبعاد الثقافية في دراسة الاستهلاك مع إشارة خاصة للدراسات العربية رؤية سوسيولوجي واستشرافه مستقبلية، مصدر سابق، ص318.
[86] المناوي بعبد، فيض القدير شرح الجامع الصغير، المكتبة التجارية الكبرى، مصر ط1، 1356ه، باب حرف الميم، ح7771.
[87] عبد الستار ابراهيم الهيتي، الاستهلاك وضوابطه في الاقتصاد الإسلامي، مصدر سابق، ص134.
[88] عبد الحميد بوخاري و محمد زرقون ، دور الاقتصاد الإسلامي في ترشيد السلوك الاستهلاكي، (م.س)، ص4.
[89] مسلم، السند الصحيح، بَابُ تَحْرِيمِ ظُلْمِ الْمُسْلِمِ وخذله، ح2564.
[90] سورة النحل:90.
[91] عبد الحميد بوخاري و محمد زرقون، دور الاقتصاد الإسلامي في ترشيد السلوك الاستهلاك، (م.س)، ص4.
[92] عبد اللطيف خليفة، ارتقاء القيم، دراسة نفسية، (ن.م)، ص41.
[93] مفتاح علي حسين بلحاج، نمط لاستهلاك الأسري بين مظهري (التفاخري/الاعتيادي) في ظل المتغيرات المجتمعية، مجلة كلية الآداب، ع8، جامعة مصراتة، ليبيا،ص148.

[94] المفتي محمد أمين، التعليم الجامعي العربي وأزمة القيم في عالم بلا حدود، ورقة مقدمة إلى المؤتمر القومي السنوي التاسع لمركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2005، ص99.

[95] كمال رزيق، خالد راغب احمد الخطيب، المؤتمر العلمي الدولي السابع: تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية عنوان البحث : إشكالية العلاقة بين الأخلاق و الاقتصاد في ظل الأزمة المالية العالمية، جامعة الزرقاء الخاصة، الزرقاء، الأردن، 2009، ص6.

[96] فرانسيس فوكوياما،نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة: حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط1، 1993، القاهرة، مصر، ص13.

[97] حسين الزيود وإبراهيم البطاينة، محددات سلوك المستهلك المسلم، (م.س)، ص263.

[98] الاصبهاني أبو نعيم، حلية الاولياء وطبقة الاطباء،باب عروة بن رويم، ج6، ص120.

[99]عبد الستار ابراهيم الهيتي، الاستهلاك وضوابطه في الاقتصاد الإسلامي، مصدر سابق، ص254.

[100] سورة البقرة:172.

[101] معوشي سمير، تحليل سلوك المستهلك في ضوء الاقتصاد الإسلامي ، مصدر سابق، ص302.

[102]عبد الستار ابراهيم الهيتي، الاستهلاك وضوابطه في الاقتصاد الإسلامي، مصدر سابق، ص134.

[103] سورة الفرقان: 68.

[104] شعب الإيمان للبيهقي، باب كلوا واشربوا وتصدقوا والبسوا في غير مخيلة، ح 4395.

[105] الرماني زيد محمد، الاستهلاك في حياتنا إضاءات اقتصادية أربعون أنموذجا، مصدر سابق، ص29.

[106] معطى الله خير الدين، الاستهلاك المستدام التحديات والسياسات المرتبطة به في الجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، ع42، 2014، ص30.

[107] عبد الحميد بوخاري و محمد زرقون، دور الاقتصاد الإسلامي في ترشيد السلوك الاستهلاكي، (م.س)، ص17.

[108] ندوة التربية الاقتصادية، الانتماء الإنساني للكون في الإسلام كأحد محاور التربية الاقتصادية، دكتور محمد عبد العليم مرسى، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة ، ص 84.

[109] عبد الستار ابراهيم الهيتي، الاستهلاك وضوابطه في الاقتصاد الإسلامي، مصدر سابق، ص293.

[110] سنن ابن ماجة الأرنؤوط، باب التعوذ من الجوع، ح3354.

[111] صحيح البخاري ، كتاب الشركة في الطعام والنهد والعروض، ح2486.

[112] منى السيد حافظ عبد الرحمن، الأبعاد الثقافية في دراسة الاستهلاك مع إشارة خاصة للدراسات العربية، رؤية سوسيولوجية واستشرافيه مستقبلية، مصدر سابق، ص318.

[113] السكندري أحمد بن عطاء الله، الحكم العطائية الكبرى والصغرى، دار الكتاب العلمية، ص43.

[114] فيان صالح علي، أبعاد اقتصادية في قصة النبي يوسف (عليه السلام) في ضوء القران الكريم، مصدر سابق، ص4.

[115] معوشي سمير، تحليل سلوك المستهلك في ضوء الاقتصاد الإسلامي ، مصدر سابق، ص308.

[116] يوسف: 47، 94.

[117] "الثقافة مصطلح يشير الرموز والقيم، ويدل على الجوانب الرمزية والمكتسبة في المجتمع الإنساني، وتتكون الثقافة من المعرفة والمعتقدات والفنون والأخلاق والقانون والعادات"، أنظر: جوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع، م1، 2001، مصدر سابق، ص457.

[118] منى السيد حافظ عبد الرحمن، الأبعاد الثقافية في دراسة الاستهلاك مع إشارة خاصة للدراسات العربية رؤية سوسيولوجي واستشرافه مستقبلية، مصدر سابق، ص356.

[119] ثقافة الاستهلاك وضغوط العولمة، جمعون نوال، مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية" مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر3، المجلد07، العدد01، سنة208، ص158.

[120] أحمد النجار وآخرون، المجتمع الاستهلاكي ومستقبل التنمية في مصر، تحرير: أحمد مجدي حجازي، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، 22-23 أبريل 2001، ضمن أعمال الندوة السنوية الثامنة لقسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، مصر.

[121] كمال رزيق، المؤتمر العلمي الدولي السابع: تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، مصدر سابق، ص17.

[122] ثقافة الاستهلاك، الاستهلاك والحضارة والسعي وراء السعادة ، روجر روزنبلات، ترجمة ليلى عبد الرزاق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 2011، ص15.

[123] مايدي آمال و فرحي محمد، دراسة أثر الثقافة الاستهلاكية على وعي المستهلك بالخداع ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، م9، ع1، 2016، ص559.

[124] منى السيد حافظ عبد الرحمن، الأبعاد الثقافية في دراسة الاستهلاك مع إشارة خاصة للدراسات العربية رؤية سوسيولوجي واستشرافه مستقبلية، مصدر سابق، ص318.

[125] سورة المائدة: 88.

[126] القرضاوي يوسف، الحلال والحرام في الإسلام، مكتبة وهبة، ط1، 2012، القاهرة، مصر، ص35.

[127] شوقي دنيا، نظرات اقتصادية في القرآن الكريم، مصدر سابق، ص30.

[128] العز بن عبد السلام السلمي، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، صححه: عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج2، 1971، ص123.

[129] ابن تيمية الحراني، مجموع الفتاوى، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، كتب الفقه، كتاب الصلاة،المجلد 14، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنانن 1971، ص151.

[130] القيسي كامل صكر، ترشيد الاستهلاك في الإسلام، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، ط1، 2008، ص14.

[131] عبد الحفيظ بقة، التنظيم القانوني للمضافات الغذائية والسلامة الصحية للمستهلك، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، مجلة الحقوق والحريات، ع4، 2017، ص450.

[132] تعد الأغذية ضارة لصحة الإنسان إذا احتوت على مواد محظورة الاستخدام في المواد الملونة أو الحافظة أو غيرها، أو احتوت العبوة الغذائية على مواد ملوثة بالمواد المشعة أو الميكروبات أو الفيروسات أو الطفيليات أو متبقيات من المبيدات أو الهرمونات تزيد عن الحدود المسموح بها حسب المعايير الدولية، أنظر: الجساس فهد بن محمد ، صلاح الدين عبدالله الأمين، المواد المضافة للأغذية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2008 ،ص9.

[133] السمية: المادة المضافة للغذاء لها القابلية لإحداث أضرار، وهذه الأضرار قد تكون تشوهات خلقية ، أو التغيير في الجينات، أو أورام سرطانية، أنظر: علي كامل يوسف، المواد المضافة للأغذية استعمالاتها وإيجابياتها وسلبياتها، ط2، 2008، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ص68.

[134] رفيس باحمد، تباين الفتوى الجماعية المتعلقة بالمسلمين في ديار الغرب، الملتقى الدولي الرابع: صناعة الفتوى في ظل التحديات المعاصرة، معهد العلوم الإسلامية، جامعة الوادي، 2019، ص404.

[135] مجدي علي غيث، منير سليمان الحكيم، متطلبات الوضع الاقتصادي الأمثل في الإسلام - دراسة مقارنة- ، (م.س)، ص 135.

[136] منظمة الصحة العالمية، سلامة الغذاء، 26/02/2019،

https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/food-safety

[137] وتقدر تكلفتها في أمريكا فقط ما يقارب 7 بليون كعلاج أو نتيجة تغيبات الموظفين بسبب المرض، أنظر: الساعد علي كامل يوسف، التسممات الغذائية وكيف تجنب نفسك وعائلتك منها، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009، ص13.

[138] قال الرسول ﷺ: إن الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام، فقيل يا رسول الله: أرأيت شحومها؟ فإنها تطلى بها السفن ويدهن ها الجلود ويستصبح بها الناس، فقال حرام، ثم قال: قاتل الله اليهود إن الله حرم عليهم شحومها جملوه ثم باعوه فأكلوا ثمنه".

[139] صحيح البخاري، باب بيع الميتة والأصنام، ح 2082.

[140] أنظر: المرسوم التنفيذي 12-214، على موقع وزارة التجارة، يوم 2020/03/09،

https://www.commerce.gov.dz

[141] ضبيط محمد، المضافات الغذائية، جامعة حلب، كلية الهندسة التقنية، قسم تكنولوجيا الأغذية، ص17.

[142] ثابتي الحبيب، الترشيد الإسلامي للاستهلاك لمواجهة انعكاسات السياسات التنموية اللامتوازنة، مصدر سابق، ص3.

[143] ابن تيمية تقي الدين أبي العباس أحمد الحراني، مجموع الفتاوى، تحقيق مصطفى عطا، ج 28، كتب الفقه، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1971، ص39.

[144] مجدي علي غيث ، منير سليمان الحكيم، متطلبات الوضع الاقتصادي الأمثل في الإسلام ـ دراسة مقارنة ـ ، (م.س)، ص136.

[145] غفافلية عبد الله ياسين، بن لقريشي ربيعة، أثر ضوابط الاستهلاك في الإسلام على أنماط الاستهلاك، مثال الموضة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، م2، ع1، 2020، ص567.